الأمم المتحدة

S/2004/333

مجلس الأمن

Distr.: General
29 April 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢)، الذي قرر فيه المجلس أن ينشئ، اعتبارا من ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا. وفي الفقرة ١٣، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على اطلاع بشكل وثيق ومنتظم على التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، فيما يتعلق خصوصا بالتقدم المحرز صوب تحقيق العناصر الأساسية من خطة تنفيذ الولاية. وفي القرار ١٤٨٠ (٢٠٠٣)، مدد مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.

٢ – وقد أوضحت، في تقريري الخاص عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (S/2004/117)، أن تيمور – ليشتي ستظل، على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق منذ إنشاء البعثة، تحتاج إلى دعم دولي في عدد من المجالات للوصول إلى مشارف الاكتفاء الذاتي. وأوصيت، في هذا الصدد، بتمديد فترة البعثة، مع تخفيض حجمها وتعديل ولايتها، لمرحلة توطيد أخرى مدتها سنة واحدة بعد انتهاء ولايتها الحالية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.

٣ – ويستعرض هذا التقرير الأنشطة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية منذ آخر تقرير قدمته، ويطرح مزيدا من التطوير لمقترحاتي بشأن مرحلة التوطيد الخاصة بالبعثة.

ثانيا – التطورات السياسية التي حدثت مؤخرا في تيمور – ليشتي

٤ – لقد اتُخذت أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير عدة خطوات هامة نحو التحضير لأول انتخابات في تيمور – ليشتي منذ احتفال البلد باستقلاله في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. ففي ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤ أصدر الرئيس غوسماو قانونا بشأن الانتخابات القروية نص على إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية، التي أدت اليمين الدستورية في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ أمام رئيس البرلمان الوطني. وفي ٢٦ آذار/مارس وقّع الرئيس قانونا ينظم الأحزاب السياسية. وفي ١ نيسان/أبريل وقّع الرئيس أيضا مرسوما بقانون يحدد أدوار ووظائف رؤساء ومجالس القرى، ويكمل الإطار القانوني لهذه الانتخابات. ومن المعتزم أن تجري الانتخابات أثناء الربع الأخير من سنة ٢٠٠٤. وستمثل الانتخابات تحديا إداريا كبيرا للحكومة، وبخاصة فيما يتعلق بتسجيل الناخبين، وهو عملية من المقرر حاليا أن تبدأ في ٣١ أيار/مايو

300404 290404 04-32340 (A)

٢٠٠٤، بحيث تُنشر القوائم النهائية للناخبين في ٢٠ أيلول/سبتمبر؛ وسيكون تقديم قدر كبير من المساعدة الثنائية أمرا حاسم الأهمية للنجاح في هذا الصدد.

٥ - وعلاوة على ذلك تحقّق قدر كبير أيضا من التقدم صوب اعتماد تشريعات للمؤسسات العامة الأساسية، كما هي محددة في تقريري الخاص. فقد اعتمد البرلمان الوطني قانون الخدمة المدنية في ١٩ نيسان/أبريل واعتمد القانون الأساسي بشأن مكتب الرئاسة في ٢٠ أيار/ مايو. وينبغي أن يمهد اعتماد هذا التشريع الأخير السبيل إلى تحقيق تقدم صوب إنشاء هيئتين دستوريتين أخريين، هما المجلس الأعلى للدفاع والأمن ومجلس الدولة. وينظر البرلمان حاليا أيضا في قانونين أحدهما يتعلق بمكتب أمين المظالم في مجال حقوق الإنسان والعدالة، وهو هيئة مستقلة يمكن أن تساهم مساهمة هامة في دعم الحكم الرشيد والحقوق المدنية، والآخر يتعلق بالمؤسسات التجارية. وفي ١٥ نيسان/أبريل وافق مجلس الوزراء على قرار حكومي بشأن الهيكل الأساسي لوزارة الداخلية، بعد أن نظرت فيه اللجنة المعنية بالأمن الداخلي المشتركة بين الوزارات. إلا أن القانون الأساسي للشرطة، الذي أحيل أيضا إلى اللجنة، لم يُوافق عليه بعد. وتمس الحاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم على وجه السرعة في هذا المجال، مما سيكون له تأثير حاسم الأهمية على تطوير شرطة تيمور - ليشتي، وعلى قدرة المجتمع الدولي على دعم هذه العملية.

٦ - ويمر حاليا بمراحل شتى من مراحل الإعداد والنظر قانون للدفاع وقوانين تتعلق بإنشاء هيئات دستورية أخرى ذات مسؤولية أمنية. وسن هذه القوانين، بعد التشاور اللازم بشأنها، أمر حيوي لبقاء الهيكل الأمني لتيمور - ليشتي واستدامته على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك من الضروري، كما أكدت في تقريري السابق، من أجل صون القانون والنظام بفعالية أن يتواجد قبل ٢٠ أيار/مايو مستوى أساسي من الوضوح بشأن أدوار الشرطة والقوات المسلحة التيمورية، وبخاصة فيما يتعلق بالترتيبات الاحتياطية لدعم السلطة المدنية. ففي ذلك التاريخ ستتولى تيمور - ليشتي المسؤولية الكاملة عن أمن البلد داخليا وخارجيا، وسيقتصر دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية على تقديم الدعم في الظروف الاستثنائية فقط.

٧ - والحاجة إلى إحراز تقدم في توضيح سياسة تيمور - ليشتي وهيكلها الأمنيين تتبدى أيضا من النتائج الأولية المنبثقة من استعراضات الحادث الذي وقع في لوس بالوس في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وحدثت فيه مواجهة بين أفراد من القوات المسلحة التيمورية وأفراد شرطة تيمور - ليشتي الوطنية. وقد جرت ثلاث عمليات منفصلة للتحقيق في هذا الحادث: فقد شُكلت لجنة مستقلة للتحقيق برئاسة الرئيس غوسماو، وأجري تحقيق جنائي بقيادة المدعي العام، كما أجري تحقيق داخلي. وتشير الدلائل الأولية من هذه الاستعراضات إلى أن القوات المسلحة التيمورية تواجه عددا من المشاكل المؤسسية الخطيرة من بينها سوء فهمها لدورها، وانخفاض معنوياتها، وعدم ضمان احترامها للانضباط وللسلطة، وعدم كفاية تدريب أفرادها، وعدم حسم علاقاتها بالمقاتلين السابقين.

٨ - ولقد كانت مساهمة المقاتلين السابقين موضوع دراسة أجرتها لجان المحاربين القدامى، التي انتهت ولايتها، في إطار سلطة مكتب الرئيس، في ٣١ آذار/مارس. وقد يساعد إصدار تقريرها، وهو ما سيحدث في المستقبل القريب، على تلبية رغبة المقاتلين السابقين في الاعتراف بهم. إلا أن قائمة المقاتلين الذين تم تحديدهم قد لا تشمل جميع من يعتقدون أنهم ينبغي الاعتراف بهم. ولم تُستلم إلا أربعة طلبات من نساء ومن المرجح أن تركيز اللجنة على الهياكل المسلحة الرسمية سيكون معناه إدراج قلة من النساء ضمن القوائم النهائية، هذا إن كانت تلك القوائم ستشتمل على أي نساء. وعلاوة على ذلك لا يتضح ما إذا كانت التوصيات ستستجيب لتوقعات مقدمي الطلبات المتمثلة في الحصول على استحقاقات مادية.

٩ - وبصرف النظر عن التقدم المحرز نحو إنشاء الأطر القانونية والمؤسسية، ستظل إشاعة ثقافة الحوار السياسي الحر أمرا لا غنى عنه لكي تستمد الأمة التيمورية فوائد كاملة من المؤسسات والإجراءات الديمقراطية الجاري إنشاؤها. وفي هذا الصدد أبرزت الأحداث التي أحاطت بالاجتماع العام الذي عقده في سواي يوم ٦ آذار/مارس أنصار أحد أحزاب المعارضة في تيمور - ليشتي أهمية وجود مزيد من الوضوح بشأن النشاط المسموح به لموظفي الخدمة العامة، وأهمية وجود إجراءات تأديبية واضحة وشفافة. فقد واجه عدد من موظفي الخدمة المدنية وعديد من ضباط الشرطة، بعد مشاركتهم في الاجتماع، عمليات تحقيق وتدابير تأديبية شتى، وهي إجراءات اعتُرض عليها في الصحافة وفي أماكن أخرى.

١٠ - وفي وقت أقرب عهدا نشأت بعض التوترات في أعقاب عملية متعلقة بالهجرة قامت بها الشرطة التيمورية، وبدأت في ٨ نيسان/أبريل، في مسجد في ديلي. ومن الضروري أن تُراعى تماما في جميع الجهود التي تبذل لكفالة التقيد بالإجراءات الإدارية اللازمة الآثار التي تترتب عليها من الناحية الإنسانية وغيرها من النواحي.

١١ - وقد ظل تطور العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا يستفيد من الالتزام بالتعاون على أعلى المستويات السياسية. إلا أن التوصل إلى الصيغة النهائية لاتفاق بشأن خط الحدود ظل مسألة مراوغة. ويبدو أن تجدد المشاركة السياسية من جانب قيادة كلا البلدين أمر ضروري للمضي قدما في هذا المجال، الذي يتسم بأهمية جوهرية للبلدين للتمتع بالأمن على امتداد حدودهما المشتركة بعد انسحاب القوات الدولية. وقد اكتملت أعمال تقنية هامة، وهو ما ينعكس في إعداد تقرير مؤقت للجنة الحدود المشتركة، من المنتظر أن تقدم إندونيسيا مزيدا من المدخلات من أجل إعداده. ومع ذلك يجب أن تستفيد هذه العملية التقنية، لكي تدعم إحراز تقدم، من وجود تعريف واضح وضيق، عن طريق المناقشات السياسية، للقضايا المعلقّة.

١٢ - والمشاركة السياسية ضرورية أيضا لعقد ترتيبات بسرعة لإدارة الحدود، بما في ذلك في مجالات التعاون بشأن الأمن وتنظيم النشاط الاقتصادي، ولتنفيذ اتفاقات بشأن إصدار تصاريح الحدود وإنشاء مرفق للمرور العابر (الترانزيت) يربط أوكوسي ببقية تيمور - ليشتي، وهي تدابير ضرورية لدواع اقتصادية وإنسانية.

١٣ - واستمرت الجهود لمعالجة مشكلة اللاجئين السابقين الباقين في مخيمات في تيمور الغربية، على أساس التعاون بين حكومتي إندونيسيا وتيمور - ليشتي، وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وقد أسفرت اتفاقية من خمس نقاط اقترحتها المفوضية ووافقت عليها كلتا الحكومتين عن نقل نحو ١٢ ٠٠٠ لاجئ سابق، في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٣، من مخيماتهم إلى مناطق أخرى في تيمور الغربية يستطيعون فيها الاندماج بسهولة أكبر بطريقة مستدامة، مما يترك ١٦ ٠٠٠ لاجئ آخرين في تيمور الغربية. وقد عاد أقل من ١٠٠ من اللاجئين السابقين إلى تيمور - ليشتي في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٤، مما يشير إلى أن غالبية هؤلاء الأشخاص قررت أن تبقى في إندونيسيا، على الأقل حاليا. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز فيما يتعلق بلم شمل الأطفال التيموريين الذين كانوا منفصلين عن أسرهم في سنة ١٩٩٩، لم تُحل حتى الآن قرابة ٣٠٠ حالة تستدعي اهتماما.

١٤ - وقد شدد مجلس الأمن في قراره ١٤١٠ (٢٠٠٢) على الأهمية الحاسمة للتعاون بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، فضلا عن التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، لضمان تقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الخطيرة في عام ١٩٩٩ إلى

القضاء. وتمثل هذه العملية الجارية في ديلي وسيلة هامة لكفالة تقديم مرتكبي هذه الجرائم للعدالة، وفقا لأولويات مجلس الأمن. ومن الضروري أن تلقى هذه العملية تعاونا ودعما من جميع الدول الأعضاء إلى أقصى درجة ممكنة.

١٥ - وقد بدأت في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الجولة الثانية من المفاوضات بشأن الحدود البحرية بين تيمور - ليشتي وأستراليا. ومن المقرر إجراء مزيد من المحادثات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وإحراز تقدم في هذا المجال أمر حاسم الأهمية لإتاحة التنمية الكاملة لموارد النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، ولكفالة تقاسم الفوائد التي تنتج عن ذلك على نحو مناسب وبالاتفاق بين الطرفين.

ثالثا - مساهمة الأمم المتحدة: الإنجازات التي تحققت حتى الآن ومقترحات تقديم المساعدة أثناء مرحلة التوطيد

ألف - دور البعثة

١٦ - لقد استمرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية, منذ إصدار تقريري الخاص، في العمل عن كثب مع حكومة تيمور - ليشتي لدعم تطوير قدرتها وسياساتها. وفي الوقت ذاته، أخذت الاحتياجات المتبقية لتيمور - ليشتي تتضح أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير وازداد تبلور خطط دعم حفظ السلام بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، تأسيسا على الموجز الذي قدمته في تقريري الخاص.

١٧ - ومن المقترح، استنادا إلى عملية التخطيط حتى الآن، تمديد فترة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمرحلة توطيد مدتها سنة واحدة أخرى، مع تخفيض حجمها، لكي تؤدي ولاية معدّلة. ومن الممكن أن تتألف هذه الولاية، على النحو المبين في تقريري الخاص، من العناصر التالية:

(أ) تقديم المساعدة إلى الهياكل الإدارية الأساسية ذات الأهمية الحاسمة لبقاء تيمور - ليشتي واستقرارها السياسي، وتقديم المساعدة إلى نظام العدالة؛

(ب) المساهمة في مواصلة تطوير قدرات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي؛

(ج) المساهمة في صون الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي.

١٨ - وستظل مبادئ حقوق الإنسان المقبولة دوليا تُشكل جزءا لا يتجزأ من جميع أنشطة تقديم المشورة وبناء القدرات التي يُضطلع بها في مرحلة التوطيد.

١٩ - وستدعم البعثة الجهود التي تبذلها حكومتا تيمور - ليشتي وإندونيسيا للمساعدة على تسوية المسائل الثنائية المعلّقة ودعم تعاونهما، لا سيما جهودهما لإنجاز عملية ترسيم الحدود وإنشاء آليات مناسبة لإدارة مناطق الحدود، وضمان مثول المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في سنة ١٩٩٩ أمام العدالة.

٢٠ - وسيتولى ممثلي الخاص رئاسة البعثة، وسيضم مكتبه الوحدات التي تلزم عادة في عمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف، فضلا عن مستشارين معنيين بالشؤون الجنسانية وبفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسيشمل أيضا قدرة في مجال حقوق الإنسان. وستتضمن البعثة عنصرا مدنيا، وعنصر شرطة، وعنصرا أمنيا من وحدات مُشكّلة ،على النحو المبيَّن أدناه. وسيتمثل عملها في تنظيم ثلاثة برامج

واسعة النطاق، تقابل المجالات الرئيسية الثلاثة لولايتها. وهذه المجالات هي تقديم الدعم للإدارة العامة ولنظام العدالة، ولإقامة العدل في مجال الجرائم الخطيرة؛ وتقديم الدعم لتطوير إنفاذ القانون؛ وتقديم الدعم لأمن واستقرار تيمور – ليشتي.

٢١ – وهذه المقترحات ستكون بمثابة مساعدة جوهرية لتمكين تيمور – ليشتي من بلوغ مشارف الاكتفاء الذاتي الهامة، على النحو المشار إليه أعلاه. إلا أنها لا يمكن أن تحقق ذلك بمفردها. فالتقدم الذي يمكن أن يتحقق سيعتمد على استعداد القيادة التيمورية للاستفادة الكاملة من هذه المساعدة القصيرة الأجل، باتخاذ ما يتصل بذلك من قرارات عملية وقرارات تتعلق بالسياسات في الوقت المناسب. كما أن هذه التدابير لن تكفي لكفالة تحقيق مكاسب دائمة؛ فالتقدم الحقيقي سيتوقف على دعم ثنائي تكميلي، أثناء مرحلة التوطيد التي تستغرق سنة واحدة وبعدها.

٢٢ – ويرد أدناه مزيد من التفاصيل بشأن كل برنامج من هذه البرامج، في سياق تقييم للتطورات التي حدثت مؤخرا وللاحتياجات الحالية.

البرنامج ١

تقديم الدعم للإدارة العامة والعدالة في تيمور – ليشتي

١ – تقديم الدعم للإدارة العامة ونظام العدالة

٢٣ – خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير استمر موظفو الخدمة المدنية في تيمور – ليشتي في زيادة مهاراتهم وازداد تطوير هيكل الإدارة العامة. واستمرت عملية تعيين وتدريب الموظفين، وكان موظفو الخدمة المدنية أنفسهم متلهفين على تولي وأداء وظائفهم. ويواصل ٧٠ مستشارا مدنيا من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية المساعدة في تطوير الإدارة العامة، وقد عملوا على استدامة عملية نقل المهارات بواسطة إعداد طائفة متنوعة من الأدلة والوحدات الإرشادية، وبتدريب عدد محدود من المدربين التيموريين.

٢٤ – إلا أن سرعة إحراز تقدم في هذا الصدد يحد منها تعقد المهارات التي تكتسب، والوقت اللازم للمناقشات السياسية المرتبطة بإقامة هذه المؤسسات الوطنية. وكما يرد أعلاه، ما زالت تشريعات أساسية في مرحلة الاعتماد، مما يؤخر، بدوره، إعداد الأنظمة التي تحكم هذه المؤسسات. وسيكون تقديم مزيد من المساعدة أمرا حاسم الأهمية لدعم عملية التعزيز المستمرة لقدرات التيموريين وصياغة أطر السياسة، ولكفالة استقرار البلد وفعالية أدائه أثناء هذه العملية. وهذا أمر يتسم بالإلحاحية على وجه الخصوص في المجالات ذات الأهمية الفائقة للاستقرار على المدى القصير وللاستدامة على المدى الطويل، من قبيل وزارتي المالية والداخلية، ومكتب وزير الدفاع. كذلك ستكون المساعدة ضرورية لإنشاء وتشغيل مكتب أمين المظالم في مجال حقوق الإنسان والعدالة، الذي سيؤدي دورا أساسيا من خلال وظائفه في مجال الدعوة والرقابة.

٢٥ – وفي الوقت نفسه استمرت مشاكل خطيرة فيما يتعلق بنظام إقامة العدل، حيث كانت المحاكم الموجودة خارج ديلي لا تعمل معظم الوقت، مما يعكس قلة القدرات القضائية والقانونية قلة مفرطة. وتترتب على أوجه القصور هذه آثار خطيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وثقة الشعب التيموري في سيادة القانون. ومن شأن التشريع الخاص بالسجون، الذي ينتظر موافقة مجلس الوزراء عليه، أن يوجد آلية للرقابة الداخلية، ومجلسا استشاريا، ومدونة لسلوك موظفي السجون. وعلى الرغم من استمرار إحراز تقدم من خلال برنامج لتعزيز

نظام العدالة يقدم له برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم، فإن تقديم مزيد من المساعدة أمر ضروري لتمكين النظام من أن يكون عاملا ولو على مستوى أساسي فحسب.

٢٦ - وكما هو مقترح في تقريري الخاص، ستحل بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ محل المستشارين المدنيين الموجودين حاليا ومجموعهم ٧٠ مستشارا مجموعة صغيرة مكونة من ٥٨ مستشارا مدنيا، لديهم أدوار ومهارات معدلة بحسب الاقتضاء. وسيكون الهدف من عنصر المستشارين المدنيين أثناء مرحلة التوطيد الخاصة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية هو مساعدة تيمور - ليشتي على اجتياز مشارف الاكتفاء الذاتي الحرجة، من حيث تكوين الأطر اللازمة على صعيد السياسات واكتساب المهارات الأساسية، مع المساعدة على كفالة أداء المهام الضرورية. وسيضم هذا العنصر ١٩ مستشارا في مجال المالية، و ١٦ مستشارا في الوزارات الأساسية الأخرى، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأمن، و ٨ مستشارين داخل الأجهزة الحكومية الأخرى. وسيضم أيضا ١٥ مستشارا في المجالات المتعلقة بالعدالة، من بينهم ٧ من القضاة العاملين ومن موجهي القضاة، الذين سيساعدون على تفعيل نظام المحاكم، بما في ذلك داخل المقاطعات، والحد من القضايا المعلقة المتراكمة، مع دعم تدريب النظراء التيموريين.

٢٧ - وسيساعد هؤلاء المستشارون في وضع الأطر القانونية والتنظيمية الضرورية وإجراءات التشغيل الموحدة؛ وسيدربون نظراءهم التيموريين؛ وسيساعدون في أداء المهام الجوهرية حيثما اقتضت الضرورة ذلك. وسيساعد المستشارون، حيثما يُرجح أن يلزم مزيد من المساعدة أو التدريب بعد انتهاء السنة، على تحديد مصادر المساعدة الثنائية أو المتعددة الأطراف، في الوقت المناسب، من أجل استمرار الدعم. وقد أعدت مؤسسات الدولة، بالتشاور مع البعثة، اختصاصات جميع هذه المناصب، وبدأت بالفعل عملية توظيف مؤقتة لهؤلاء المستشارين، إلى حين الموافقة على هذه المقترحات، تجنبا لضياع الوقت بلا داع.

٢٨ - وسيلزم، تحقيقا للاستفادة الكاملة من وجود هذه الخبرة الفنية، أن تتخذ قيادة تيمور - ليشتي الخطوات الضرورية لتحديد النظراء التيموريين في أقرب وقت ممكن، وبخاصة في المجالات الحاسمة الأهمية، المتعلقة بالجمارك، وسلطة الأعمال المصرفية والمدفوعات، والخزانة؛ وكفالة وجود الترتيبات الإدارية اللازمة لتمكين المستشارين الدوليين من تولي وظائفهم. كذلك من الضروري وجود التزام سياسي باعتماد التشريعات ذات الصلة على وجه السرعة، وبخاصة القوانين الأساسية لمختلف مؤسسات الدولة، إذا كان المراد لتيمور - ليشتي أن تحقق تقدما حقيقيا فيما يتعلق بإعداد أطر مؤسسية على صعيد السياسات.

٢٩ - وستلزم، فضلا عن هذه المناصب الأساسية البالغ عددها ٥٨ منصبا، والتي تستهدف أهم المجالات لاستمرار استقرار الدولة وقدرتها على البقاء، مساعدة إضافية كبيرة لعناصر هامة أخرى من عناصر الإدارة لكي تعمل وتتطور. وكما ذكرت في تقاريري السابقة، ثبت أن الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف لا يمكن التنبؤ به من حيث توقيته وتوافره، ولكنه ساهم مساهمة هامة كلما تحقق.

٣٠ - وفي هذا السياق حددت تيمور - ليشتي حتى الآن ٩٩ منصبا آخر لكي يتولى المانحون تمويلها عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستحل هذه القائمة، المقرونة باتفاقات مباشرة بين الحكومة والمانحين الثنائيين، محل قائمة المائتي منصب حيث التُمست مساعدة متعددة الأطراف ومساعدة ثنائية على حد سواء أثناء أول سنتين بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وستُعرض هذه القائمة في مؤتمر شركاء التنمية المقرر حاليا عقده في ديلي يوم ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ وسيكون لنظر المجتمع الدولي فيها نظرا كاملا تأثير هام على بلوغ الإدارة التيمورية مرحلة الكفاءة الأساسية. وستندرج المناصب الاستشارية التي ستُدعم عن طريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية،

وكذلك هذه القائمة الإضافية من المناصب للدعم عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضمن استراتيجية شاملة لتعزيز الخدمة المدنية، بهدف تعزيز تماسك وكفاءة الجهود في مجال تقديم المساعدة.

٢ - تقديم الدعم للعدالة في مجال الجرائم الخطيرة

٣١ - استمرت عملية مقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة ومحاكمتهم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وتتضمن النتائج إتمام محاكمة أسفرت عن إدانة شخص وتبرئة شخص آخر؛ والاعتراف بالذنب في ثلاث قضايا إضافية؛ وسحب التهم في قضية أخرى. وإجمالا، حوكم أمام أفرقة خاصة ما مجموعه ٥٢ فردا منذ بداية عملية التحقيق في الجرائم الخطيرة، انتهت بإدانة ٥٠ شخصا وبتبرئة شخصين. وثمة خمس عشرة محاكمة تشمل ٣٥ متهما موجودين في البلد جارية الآن أو معلقة أمام الأفرقة الخاصة، ومن المتوقع تزايد النشاط القضائي على مستوى المحاكمة وعلى مستوى الاستئناف.

٣٢ - وقد اكتملت بالفعل مرحلة التحقيق وتقديم عرائض الاتهام رسميا فيما يتعلق بالقضايا العشر ذات الأولوية، على النحو المشار إليه في التقرير السابق، ولكن ما زالت بعض التحقيقات جارية، وبخاصة تلك المتعلقة بقتل موظفين محليين من موظفي الأمم المتحدة أثناء عملية التشاور الشعبي والتي من المتوقع تقديم عريضة اتهام إضافية واحدة على الأقل بشأنها. وقد قُدمت عريضة اتهام إضافية أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، بحيث أصبح العدد الإجمالي لعرائض الاتهام التي قُدمت حتى الآن ٨٢ عريضة وبحيث أصبح عدد الأشخاص الذين تشملهم عرائض الاتهام هذه ٣٦٩ شخصا.

٣٣ - ومن الضروري تقديم الدعم للعدالة في مجال الجرائم الخطيرة لمدة سنة أخرى وذلك تعزيزا للمبدأ الذي يحظى بتأييد مجلس الأمن وهو أن المذنبين بارتكاب جرائم خطيرة يجب ألا ينعموا بالإفلات من العقاب، وهو ما عبر عنه المجلس في قراراته ١٢٧٢ (١٩٩٩) و ١٣١٩ (٢٠٠٢) و ١٣٣٨ (٢٠٠١)، في جملة ما عبر فيه عن ذلك المبدأ. وسيؤدي هذا الدعم أيضا إلى الحد من خطر اللجوء إلى اتخاذ إجراءات خارج إطار القضاء، وهو أمر يمكن أن يكون مخلا بالاستقرار في حالة عدم تقديم ذلك الدعم، كما سيساعد الدعم على تعزيز ثقة التيموريين في سيادة القانون.

٣٤ - وسيستتبع ذلك استمرار تقديم الدعم الدولي عن طريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لكل من الادعاء والدفاع وللأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة. وعملا على كفالة استخدام الوقت المحدود والموارد المحدودة المتاحين استخداما يحقق أكبر تأثير ممكن، ستنصب المساعدة التي ستقدم عن طريق البعثة أثناء هذه السنة الإضافية على إكمال التحقيقات في أبشع قضايا العنف، والوصول بالقضايا المعلقة إلى نهاية منظمة وناجحة، وبخاصة القضايا العشر "ذات الأولوية"، إلى جانب عدد محدود للغاية من القضايا الإضافية التي قد تُعرض على الأفرقة الخاصة. وستقتضي هذه الاستراتيجية إعادة توزيع بعض الموارد من النشاط التحقيقي من أجل تقديم مزيد من الدعم لإنجاز المقاضاة في الوقت المناسب على مستوى المحاكمة ومستوى الاستئناف.

٣٥ - إلا أن نطاق العنف الذي حدث، وتَعقُّد الإجراءات التحقيقية والقانونية التي استتبعها، يشيران إلى أن هذه السنة الإضافية من المساعدة قد لا يتسنى أن تستجيب استجابة كاملة للرغبة في تحقيق العدل لمن تأثروا بالعنف في سنة ١٩٩٩. ومع مضي هذه العملية قُدما، قد يود المجتمع الدولي أن يولي مزيدا من النظر لمسألة اتخاذ تدابير إضافية يمكن أن تعزز تحقيق العدالة.

٣٦ - ومن المعتقد أن الغالبية العظمى من المدانين رسميا موجودة خارج تيمور - ليشتي. وكما هو مذكور أعلاه، لا بد من أن تقدم الدول الأعضاء جميعها تعاونها الكامل في العملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة.

٣٧ - وقد عقدت لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة جلسات استماع ختامية أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير. فقد عقدت اللجنة في الفترة ١٥-١٧ آذار/مارس جلسة استماع علنية بشأن تقرير المصير والمجتمع الدولي. وكان من بين المتكلمين ممثلي الخاص السابق أثناء بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، إيان مارتن، وممثلون عن المجتمع المدني من عدد من البلدان. وعقدت اللجنة في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ آذار/مارس جلستي استماع علنيتين لمدة يومين بشأن تجارب الأطفال أثناء الصراع. وقد أغلقت اللجنة الآن مكاتبها الإقليمية وتركز مواردها على الانتهاء من إعداد تقريرها الختامي، الذي سيعرض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وعلى وضع توصيات لأعمال المتابعة. ويمكن أن يساهم استمرار دعم أعمال اللجنة مساهمة هامة في تحقيق مصالحة دائمة في تيمور الشرقية.

البرنامج الثاني

دعم تطوير إنفاذ القانون في تيمور – ليشتي

٣٨ - استمر المضي قُدما أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير في تطوير شرطة تيمور – ليشتي الوطنية، التي كانت تضم حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، شرطيا مدربا و ٢٦ موظفا من موظفي الدعم المدني. وتواصل شرطة تيمور – ليشتي الوطنية الاضطلاع بأعمال حفظ النظام والأمن الروتينية في جميع أنحاء البلد، وتتولى تدريجيا مسؤوليات إدارية إضافية على مراحل، وإن كانت السلطة التنفيذية العامة ستظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية هي التي تتولاها حتى ٢٠ أيار/مايو. وقد واصل مستشارو الشرطة عملية توجيه أفراد شرطة تيمور – ليشتي الوطنية في جميع المقاطعات، وظلت وحدة الشرطة لمكافحة الشغب التابعة للبعثة والتي تضم ١٢٥ فردا متاحة أثناء فترة الولاية الحالية للاستجابة لأي اضطرابات مدنية كبرى في المناطق الحضرية، مما مكّن النظراء التيموريين من تلقي مزيد من التدريب. واستمرت أيضا تكملة الدعم الذي تقدمه البعثة لتطوير شرطة تيمور – ليشتي الوطنية بعدد من جهود التدريب على الصعيد الثنائي.

٣٩ - وواصلت الوحدات الخاصة التابعة لشرطة تيمور – ليشتي الوطنية تعزيز مهاراتها وقدراتها أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويبدو أن وحدة التدخل السريع التيمورية لمكافحة الشغب، التي ما زالت تتلقى تدريبا، قد بلغت مستوى كافيا من القدرة. وأتم فصل جديد من المرشحين لوحدة مراقبة الحدود تدريبا أساسيا أيضا أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، بحيث أصبح قوام تلك الوحدة ٢٨٦ فردا. ويتواجد مستشارو شرطة من البعثة في جميع مناطق الحدود مع ضباط من وحدة مراقبة الحدود ويقدمون لهم توجيها إضافيا. وعلى الرغم من قلة الموارد، فقد واصل ضباط وحدة مراقبة الحدود إظهار مستوى مرتفع عموما من الهمة ومستوى مرتفع من التعاون مع الوكالات المحلية والدولية. وتحقق قدر أقل من التقدم فيما يتعلق بإعداد دائرة الانتشار السريع، التي تُعتبر وسيلة للاستجابة للتهديدات الأمنية التي تتطلب الكثير على وجه الخصوص، بما في ذلك في منطقة الحدود. وبالنظر إلى عدم شراء المعدات الضرورية، فقد توقفت عملية تدريب تلك الدائرة بعد إتمام مرحلة أولية انصبت على متطلبات احترام حقوق الإنسان ومدونة قواعد السلوك وتقييدات استعمال القوة. وحدث قدر كبير من التناقص أثناء البرنامج، بناء على كل من عمليات الانسحاب الطوعية وعدم اجتياز الامتحانات.

٤٠ - وعلاوة على ذلك، ما زالت شرطة تيمور – ليشتي الوطنية تعاني من عدد من مواطن الضعف المؤسسية من بينها قلة الخبرة والأطر القانونية والسياساتية والقدرة اللوجستية (وبخاصة في مجال الاتصالات، حيث يلزم دعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية) ومهارات إدارة الموارد. وفي الوقت ذاته، استمر ظهور بعض المشاكل الأساسية المشار إليها في تقريري الخاص، مع استمرار تقارير مقلقة عن الإفراط في استعمال القوة، وشن هجمات، والإهمال في استعمال الأسلحة النارية، وممارسة أنشطة إجرامية، ووجود ممارسات فاسدة، وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ومن بين التدابير التي اتُخذت مؤخرا ويمكن أن تساعد على معالجة هذه المشاكل تمديد فترة التدريب الأساسي في أكاديمية الشرطة إلى ستة أشهر، مع تضمين جميع المقررات والتدريب أثناء الخدمة لكل ضباط شرطة تيمور – ليشتي الوطنية مادة غزيرة بشأن حقوق الإنسان، بينما استمرت بعثة الأمم المتحدة في تقديم مزيد من التدريب على المعايير المهنية لضباط شرطة تيمور – ليشتي الوطنية حتى بعد نشرهم.

٤١ - وستنتقل السلطة التنفيذية فيما يتعلق بحفظ الأمن والنظام من الأمم المتحدة إلى الحكومة في منتصف ليلة ١٩ أيار/مايو. وسيمثّل ذلك تتويجا لعمليات التطوير ونقل زمام الأمور تدريجيا المشار إليها أعلاه، التي تولت شرطة تيمور – ليشتي الوطنية باطراد وفقا لها مزيدا من المسؤوليات مع تزايد قدراتها.

٤٢ - إلا أنه سيلزم مزيد من المساعدة حتى بعد ٢٠ أيار/مايو لتمكين شرطة تيمور - ليشتي الوطنية من بلوغ المستويات المطلوبة من القدرة المهنية والفنية، وفقا للمعايير الدولية. ويُقترح، في هذا السياق، أن تدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، أثناء مرحلة التوطيد، استمرار عملية تطوير شرطة تيمور - ليشتي الوطنية من خلال الإبقاء على عنصر شرطة مُخفض، يتولى وظائف معدّلة بحسب الاقتضاء، ويُنشر في ديلي وفي مقاطعات تيمور - ليشتي. وسيحدث تحوُّل في دور عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة، في أعقاب تسليم السلطة التنفيذية عن حفظ الأمن والنظام، بحيث ينصب تركيزه على عملية التوجيه وبناء القدرات بعد أن كان يجمع بين واجبات تشغيلية وواجبات تدريبية. وسيحل محل المزيج الموجود حاليا المكون من ٢٠٠ مستشار للشرطة ووحدة لمكافحة الشغب تضم ١٢٥ ضابطا عنصر أصغر حجما يتكون من ١٥٧ مستشارا للشرطة، بقيادة مستشار شرطة أقدم. وسيتواجد مستشارو الشرطة إلى أقصى حد ممكن مع نظرائهم من شرطة تيمور - ليشتي الوطنية وسيدعمون تطوير القدرة التشغيلية لأولئك النظراء، بما في ذلك قدرة الوحدات الخاصة، علاوة على إكسابهم مهارات في مجالات متخصصة من قبيل مكافحة الإرهاب، والتحقيقات، والطب الشرعي، إلى جانب تعزيز القدرة التنظيمية والإدارية. وستسعى جهود التدريب وبناء القدرة، جميعها، إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وفقا لمعايير حفظ النظام والأمن الدولية. ومن الممكن إعادة النظر في مستوى ملاك الموظفين في هذا العنصر في نهاية السنة، لمراعاة الاحتياجات والتطورات الناشئة على أرض الواقع.

٤٣ - واستطاعة هذا العنصر تقديم مساهمة مجدية في إكساب شرطة تيمور - ليشتي الوطنية قدرة على المدى الطويل ستتوقف على التدابير ذات الصلة التي تتخذها القيادة التيمورية، بما في ذلك إحراز تقدم في إنشاء العناصر الأساسية لإطارها التنظيمي من قبيل القانون الأساسي للشرطة وآليات الرقابة وإصدار مدونة قواعد السلوك؛ ووجود التزام واضح باحترام الطابع المهني وغير السياسي لحفظ الأمن والنظام؛ وتشجيع ضباط شرطة تيمور - ليشتي الوطنية على التقيد بأعلى معايير السلوك المهني، استنادا إلى القيم المقبولة دوليا؛ وإظهار الاستعداد لاتخاذ تدابير تأديبية سريعة وحازمة عند الحاجة إليها.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، من اللازم تكملة هذا المستوى الأساسي من المساعدة بدعم مستمر ثنائي ومتعدد الأطراف. ويوجد تخطيط، بلغ مرحلة متقدمة إلى حد كبير، للتوسع في برامج الدعم الثنائية توسعا كبيرا، وهو ما يمكن أن يُحدث فارقا جوهريا، بالذات إذا استمر تنسيق تلك البرامج عن كثب مع جهود بناء القدرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وعندما تتشكل هذه المساعدة على أرض الواقع، من الممكن إعادة النظر في تكوين هذا العنصر لضمان استخدام جميع الموارد بأقصى كفاءة ممكنة.

البرنامج الثالث

دعم أمن تيمور - ليشتي واستقرارها

٤٥ - لقد ظلت الحالة الأمنية هادئة عموما وسلمية أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير. إلا أن البلاغات التي تفيد بوجود جماعات مسلحة في المقاطعات الغربية استمرت أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، وإن كانت التحقيقات التي أجريت لاحقا لم تتوصل إلى أدلة قاطعة. وما زال خط التنسيق التكتيكي (خط الحدود غير الرسمي) به ثغرات على امتداد شطر كبير منه، وما زالت النزاعات بين القرى الواقعة بجواره مستمرة، وكذلك التجارة وأعمال الصيد وعمليات العبور غير القانونية، فضلا عن أنشطة إجرامية متفرقة طفيفة. وما زالت العلاقات بين شرطة تيمور - ليشتي الوطنية وأجهزة الحدود الإندونيسية غير محسومة وتقتضي مزيدا من التطوير والتوطيد.

٤٦ - وفي هذا السياق تعزَّز الأمن والاستقرار بتنظيم دوريات بصفة منتظمة في جميع أنحاء تيمور - ليشتي من قِبل العنصر العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي المكوَّن من ٧٥٠ ١ فردا، الذي سيظل بهذا الحجم حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. واستمرت الدوريات الزائرة، التي تدوم عادة سبعة أيام، على فترات تتراوح من ستة أسابيع إلى ثمانية أسابيع في المقاطعات التي لا يوجد فيها وجود دائم. وواصل العنصر العسكري أيضا جهوده لنقل المهارات والمعارف إلى أفراد القوات المسلحة التيمورية وتشجيع ومساعدة وحدة مراقبة الحدود في تنفيذ مهامها المتعلقة بإدارة أمن الحدود ومراقبتها حيثما أمكن.

٤٧ - وستتولى تيمور - ليشتي رسميا، كما خُطط سابقا، المسؤولية الكاملة عن صون الأمن والاستقرار في جميع أنحاء إقليمها بأكمله في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، أي بعد سنتين من إعلان استعادة استقلالها، ولكن تطوير قدرتها الأمنية ما زال في مرحلة مبكرة. فمع أن القوات المسلحة التيمورية قد تكون قادرة بحلول ذلك التاريخ على القيام بعمليات استجابة محدودة على مستوى السَرِيّة، تشير عمليات الاستعراض الجارية لقدرة القوات المسلحة التيمورية المشار إليها أعلاه إلى وجود دواعي قلق كبيرة. وهذه المشاكل يضاعفها التأخر في تدريب دائرة الانتشار السريع، مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى تقويض فعالية وثقة عناصر وحدة مراقبة الحدود المنتشرين على امتداد خط التنسيق التكتيكي (خط الحدود غير الرسمي). وفي الوقت ذاته، وكما هو مذكور في مواضع أخرى، لم يتم بعد توضيح أدوار وعلاقات كل جهاز من أجهزة الأمن المختلفة، ولم تقنن هذه الأدوار والعلاقات بموجب قانون، ولم تحدد بالتفصيل من خلال عملية وضع أنظمة، لكي يتسنى البدء في تعزيزها عن طريق تجربة التعاون العملية.

٤٨ - وستؤدي التحديات في مجال الإمداد إلى زيادة تعقيد أي استجابة لحادث أمني. وقد كان لموسم الأمطار الحالي تأثير كبير على شبكة الطرق داخل تيمور - ليشتي، واستُغلت القدرات الهندسية للعنصر العسكري إلى أقصى طاقتها لإبقاء حركة التنقل على طول طرق الإمداد الرئيسية، وبخاصة في المقاطعات الغربية. وتظل قدرة الحكومة على صيانة وتحسين شبكة الطرق قدرة هزيلة، ومن المتوقع حدوث مزيد من التدهور في شبكة الطرق على مدى الأشهر الاثني عشر القادمة في أعقاب انسحاب القدرة الهندسية الكبيرة التي يوفرها العنصر العسكري حاليا.

٤٩ - وإجمالا، تعزز التطورات التي حدثت أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير استنتاج أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي ينبغي أن تحتفظ، أثناء مرحلة التوطيد، ببعض العناصر المتبقية المتعلقة بالأمن لدعم قدرة تيمور - ليشتي على الحفاظ على أمنها واستقرارها، بعد تسليم المسؤولية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.

٥٠ - وكما ينعكس في تقريري الخاص، سيتعزز صون الأمن في منطقة الحدود بعد ذلك التاريخ بنشر ٤٢ ضابطا من ضباط الاتصال العسكريين عن طريق البعثة، يتمركزون بالكامل تقريبا في منطقة خط التنسيق التكتيكي. ففريق الاتصال العسكري هذا سييسر الاتصالات بين القوات الإندونيسية والقوات التيمورية، وسيدعم الجهود الرامية إلى ترسيم الحدود، وسيرصد التطورات المتعلقة بالأمن.

٥١ - وعلاوة على ذلك، يُقترح أن تحتفظ بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، أثناء مرحلة التوطيد، بقوة أمنية ذات عنصرين رئيسيين. وسيكون العنصر الأول منهما، كما هو مبيَّن في تقريري الخاص، مكونا من نحو ٣١٠ جنود مُشَكَلين، من بينهم سرية مشاة مزودة بقدرة ودعم محمولين جوا. ثانيا، ومع مراعاة تزايد الأدلة على وجود ثغرات في الهيكل الأمني التيموري، يُقترح أن تتضمن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أثناء مرحلة التوطيد وحدة استجابة دولية مكونة من ١٢٥ من أفراد الدرك. وهذان العنصران سيعملان معا عن كثب لإنجاز مهامهما.

٥٢ - وسيوفر العنصر العسكري الحراسة والحماية المسلحتين، والنقل الجوي، والإجلاء البري أو الجوي، لضباط الاتصال العسكريين أو لأفراد الأمم المتحدة الآخرين، ويمكن أن يستفيد من مساعدة وحدة الاستجابة الدولية عند الاقتضاء. وسيقوم هذا العنصر أيضا بدوريات برية بصفة منتظمة، وبدوريات يندرج فيها عنصر جوي، وبمهام استطلاع جوي، وسيساهم في الإبقاء على وجود مهدئ داخل المجتمع المحلي من خلال التعاون العسكري المدني. ويمكن أن يساعد أيضا على معالجة مواطن الضعف الأساسية في القوات التيمورية بتقديم دعم محدود، في مجالات من قبيل الإمداد والنقل والاتصالات والإعلام، للجهود التي تبذلها الأجهزة التيمورية للاستجابة للكوارث الطبيعية الرئيسية أو للتهديدات الخطيرة للأمن والاستقرار.

٥٣ - ومن المتوخى أن تتصدى وحدة الاستجابة الدولية، بدعم من العنصر العسكري بحسب الاقتضاء، للتهديدات الأمنية الرئيسية التي تفوق قدرة أجهزة تيمور - ليشتي الأمنية، وسيستند ذلك إلى إذن على أساس كل حالة على حدة من جانب ممثلي الخاص، الذي سينظر في الطلبات المحددة من رئيس الوزراء، وفقا لعملية متفق عليها ومحددة بوضوح واعتمادا على مدخلات من العنصر العسكري وعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وفي حالة صدور إذن، ستنتقل رسميا المسؤولية الأمنية المؤقتة عن منطقة عمليات محددة طيلة أي نشر من هذا القبيل، وستنسحب القوات التيمورية من تلك المنطقة المحددة جيدا. وعلاوة على هذه العمليات، ستُتخذ تدابير وقائية لتعزيز النظام العام، عندما يأذن ممثلي الخاص بذلك. وستنتشر وحدة الاستجابة الدولية أساسا في المقاطعات الغربية، وإن كانت نسبة صغيرة منها ستبقى في ديلي، للمساعدة في توفير الأمن لأماكن الأمم المتحدة وأفرادها هناك.

٥٤ - وستكون عناصر هذا الوجود الأمني الدولي كلها، بما يتضمن أيضا مقرا صغيرا، تحت القيادة العامة لقائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وستكون بمثابة قوة صغيرة ولكنها قادرة ومتنقلة ومرنة، وستتيح أن تساعد العملية على منع التهديدات الأمنية الرئيسية أو التصدي لها. ومن الممكن أن يكون للإبقاء عليها تأثير مهدئ على السكان المحليين وأن يقلل من خطر وقوع حوادث تخل بالاستقرار، في الوقت الذي يُحتمل أن تكون فيه الحالة على أرض الواقع هشة، والقدرة الأمنية التيمورية محدودة، وجوانب كثيرة من جوانب إدارة الحدود غير واضحة. وعلاوة على ذلك، يمكنها أن تواصل، بحسب الاقتضاء، نقل المهارات إلى أجهزة الأمن التيمورية، وتشجيع التعاون فيما بينها. وسوف يُستعرض الاحتياج إلى جميع عناصر هذه القوة قُرب نهاية سنة ٢٠٠٤، مع مراعاة التقدم المحرز في جميع تلك المجالات.

٥٥ - ويجدر التأكيد على أن المساعدة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في مجال الأمن، أثناء مرحلة التوطيد، يمكن أن تكون مكملة فحسب للقدرة التيمورية، لا أن تحل محلها. كما أن أنواع الدعم الإمدادي أو الاستجابة الخاصة بالأمن المبينة أعلاه لن يؤذن بها إلا في حالات استثنائية.

٥٦ - وزيادة على ذلك، سيقوم ممثلي الخاص، عند الإذن بأي نشاط عملي، بتقييم الإمكانية العملية للقيام بالمهمة المعنية ومدى ملاءمتها، وسوف يأخذ في الاعتبار جملة أمور منها أمن أفراد الأمن أنفسهم التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وهذا سيتأثر بدوره بمستوى التعاون والتفاهم المتبادل من جانب أي أجهزة أمنية تيمورية في المنطقة المجاورة. ولذا من الضروري مضاعفة الجهود لتحقيق مستوى أساسي من الوضوح قبل يوم ٢٠ أيار/مايو يجبذ تقديم المساعدة من بعثة الأمم المتحدة. ومع أن هذه البعثة قدمت دعماً شاملا لمعاونة القيادة التيمورية في وضع حل مناسب، فإن هذا القرار لا يمكن أن تتخذه سوى السلطات السياسية في تيمور - ليشتي.

٥٧ - ومن الأمور الأساسية أيضا أن تستغل تيمور - ليشتي وإندونيسيا استغلالاً كاملاً الفرصة التي ستتيحها هذه الفترة الإضافية ومدتها ١٢ شهرا من المساعدات الدولية للعمل بفعالية صوب الاتفاق على ترتيبات تتعلق بترسيم وإدارة الحدود المشتركة. ولحين إتمام اتفاق من هذا القبيل، فإن اعتماد ترتيب مؤقت يمكن أن يوفر بعض الوضوح الأساسي بشأن إدارة الحدود أثناء مرحلة التوطيد. وتدرس السلطات في كلا البلدين حاليا مشروع ترتيب في هذا الصدد، استنادا إلى مساهمة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

٥٨ - وبحسب تحديد الأدوار والمسؤوليات لأجهزة الأمن في تيمور الشرقية، ومن بينها القوات المسلحة التيمورية، أو بحسب استبانة أوجه قصور محددة، سيكون الدعم الثنائي أساسيا لضمان أن تكون هذه الأجهزة قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها الكاملة، بدون مساعدة أخرى من أي وجود دولي، عندما تقترب مرحلة التوطيد من نهايتها في أيار/مايو ٢٠٠٥.

باء - دور منظومة الأمم المتحدة

٥٩ - ما فتئت قلّة الإيرادات وانتشار الفقر على نطاق واسع داخل البلد يشكلان عائقين شديدين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في تيمور - ليشتي. كما أن الفوائد المتأتية من تنمية الموارد المعدنية في هذا البلد تتحقق ببطء أكثر مما كان متوقعا، وذلك يرجع إلى تأجيلات شتى وإلى وجود مشاكل تقنية. وما زال اقتصاد البلد يستفيد من نشاط ضئيل في القطاع الخاص، وما زالت البطالة تشكل شاغلاً خطيرا، حيث توجد تحديات خاصة تطرحها ضرورة تحقيق الاندماج الاجتماعي والتوظيف بأجر للمحاربين القدماء وللمقاتلين السابقين. ويعتبر إحراز تقدم صوب اعتماد تشريعات ولوائح مناسبة فيما يتعلق بالنشاط التجاري أمرا أساسيا لتشجيع استثمارات إضافية.

٦٠ - ومن الواضح أن تقديم المزيد من الدعم الأساسي من البلدان الشريكة في التنمية أمر لا غنى عنه ليتسنى لتيمور - ليشتي أن تحرز تقدما تتجاوز به سنواتها الأولى الصعبة. وسوف تناقش بالتفصيل احتياجات هذا البلد في مؤتمر شركاء التنمية الذي سيعقد في ديلي يوم ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤. ومع تنافس الأولويات، ينبغي دراسة هذه الاحتياجات مع التسليم التام بأن الدعم الدولي المستمر، وإن كان متواضعا بالمقارنة بما كان يقدم من قبل، وكما هو الحال بالنسبة للأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي، يمكن أن يحدث فارقا حاسما في استدامة جميع ما تم إنجازه.

٦١ - وفي إطار حالة اقتصادية غير مستقرة، تؤدي الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى جانب مؤسسات بريتون وودز والبلدان الشريكة في التنمية دورا أساسيا في التنمية الطويلة الأجل في تيمور - ليشتي، وستواصل أداء هذا الدور أثناء مرحلة التوطيد الخاصة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وهذا يشمل الدعم المالي الذي يتلقاه البلد من البنك الدولي، بما في ذلك برنامج دعم الانتقال، وقيمته ٣٠ مليون دولار تقريبا في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، أو نسبة ٣٠ في المائة من الميزانية الوطنية. وقد قدم الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية، الذي يشترك في إدارته البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، الدعم إلى مشاريع من قبيل محطات الطاقة الريفية، وأشغال الطرق ومصارف المياه، وتشييد المدارس، وإصلاح الأسواق والمراكز الصحية المجتمعية والتدريب المهني.

٦٢ - ومن بين المشاريع التي تدعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية تقديم الدعم والتدريب التقنيين في قطاع الصحة من منظمة الصحة العالمية؛ وتقديم الدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل انتهاج سياسة وطنية لتنظيم الأسرة والأعمال التحضيرية لأول تعداد للسكان على المستوى الوطني، وجهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لإعادة القدرة الوطنية المتعلقة بالتحصين وحملات التحصين ضد شلل الأطفال والحصبة، والدعم الذي تقدمه لتطوير التعليم. وقد قُدم الدعم أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير إلى مشروعين

رئيسيين خاصين بالزراعة وبالبنية التحتية، من خلال برنامج الانتعاش والعمالة والاستقرار للمقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية في تيمور – ليشتي الذي يعمل على توفير العمل للفئات المستضعفة. ويتواصل إحراز تقدم بفضل أنشطة منظمة العمل الدولية في الارتقاء بالمهارات المهنية ومشاريع مباشرة الأعمال الحرة، وفي مساعدة الحكومة على إنشاء علاقات عمل وآليات لتسوية المنازعات. وتشمل الأنشطة التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حملة لإعادة زراعة الغابات وتطوير نظم إدارة الجمارك. وواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم مساعدات الإغاثة إلى الأسر المنكوبة بالجفاف والمتضررة من نقص الأغذية في ١١ مقاطعة.

٦٣ - وكما ذكرت في تقريري السابق، سيكون من الأمور الأساسية في السنة القادمة التعاون المستمر والمعزز بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع التي تضم وكالاتها وصناديقها وبرامجها، وكذلك ومؤسسات بريتون وودز إلى جانب الجهات الفاعلة الثنائية الأخرى والمجتمع المدني. وهذا سوف يتعزز أثناء مرحلة التوطيد الخاصة ببعثة الأمم المتحدة بفضل أنواع آليات التنسيق المبينة في تقريري الخاص.

رابعا – الجوانب المالية

٦٤ - كما هو مبين في تقريري الخاص عن البعثة المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (S/2004/117)، اعتمدت الجمعية العامة، بقراريها ٣٢٧/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٦٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مبلغا إجماليه ٢٠٨,٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للإبقاء على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٦٥ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد فترة بقاء البعثة كما هو مقترح في الفترة ٦٨ أدناه، سوف ألتمس الحصول من الجمعية العامة على التمويل اللازم لتشغيل البعثة.

٦٦ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ كانت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية/بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية قد بلغت ٧٠,٦ مليون دولار. أما مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام فقد كانت حتى ذلك التاريخ تبلغ ١ ٢٢٦,١ مليون دولار.

خامسا – الملاحظات والتوصيات

٦٧ - أتاحت أنشطة حفظ السلام التي يضطلع بها المجتمع الدولي في تيمور – ليشتي فرصة لإحراز تقدم. فقد قدم المجتمع الدولي مساهمة بالغة الأهمية بأداء دور رئيسي في توفير الأمن، وبتيسير خروج البلد من دائرة الصراع وتطوره سياسيا، وبتقديم الدعم من أجل تنمية الدولة. وقد أتاح التقدم الرائع الذي حدث الإسراع بتقليص الوجود الدولي على أرض الواقع، ولم يترك أي شك، بالنسبة لزخم نقل المسؤولية إلى تيمور – ليشتي.

٦٨ - ومع ذلك، هناك حد لما يمكن إنجازه في فترة قصيرة هكذا. لذلك فإنني أوصي بتمديد فترة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمرحلة توطيد أخرى لمدة سنة لإتاحة المجال لأداء المهام الأساسية ولضمان استدامة المكاسب التي تحققت حتى الآن وتعزيزها وتدعيمها، مما يمكّن تيمور – ليشتي من أن تحقق الاكتفاء الذاتي. وفي تلك السنة، سوف تشمل مهمة البعثة ثلاثة برامج عامة على النحو المبين أعلاه. وستنفذ البعثة البرنامج الأول، وهو تقديم الدعم إلى الإدارة العامة والعدالة في تيمور – ليشتي، عن طريق توفير

٥٨ خبيرا مدنيا للإدارة العامة والقضاء، وعن طريق استمرار تقديم المساعدة للعدالة في مجال الجرائم الخطيرة، على مستوى مماثل للمستوى الحالي، ولكن مع نقل بعض الموارد من النشاط المتعلق بإجراء التحقيقات وذلك لإنجاز عمليات المقاضاة على مستوى المحاكمات ومستوى الاستئناف في الوقت المناسب. أما البرنامج الثاني، وهو تقديم الدعم لتطوير إنفاذ القانون، فسيُنفَّذ عن طريق الإبقاء على ١٥٧ مستشارا للشرطة المدنية، بقيادة أحد كبار الشرطة المدنية، سيقومون بأنشطة التوجيه وبناء القدرات في ديلي وفي المقاطعات. أما البرنامج الثالث، وهو تقديم الدعم لأمن واستقرار تيمور – ليشتي، فسيُنفَّذ عن طريق نشر ٤٢ ضابطا من ضباط الاتصال العسكري، ينتشرون على امتداد خط التنسيق التكتيكي والإبقاء على ٣١٠ ضباط عسكريين مشكّلين، من بينهم عناصر من المشاة والطيران والدعم؛ ونشْر وحدة استجابة دولية مكونة من ١٢٥ فردا من الدرك، سيقومون، بدعم من الضباط العسكريين المشكلين بحسب الاقتضاء، بعمليات وقائية وعمليات استجابة في الظروف الاستثنائية، بناء على إذن من ممثلي الخاص. وستنسق أنشطة البعثة تنسيقا وثيقا مع أنشطة منظومة الأمم المتحدة الأوسع والمانحين الثنائيين.

٦٩ – وقد أظهرت قيادة تيمور – ليشتي، على مدى السنتين الماضيتين، قدرة على العمل معاً بشكل وثيق لمواجهة التحديات الوطنية، وأقامت تعاونا وثيقا مع ممثلي الخاص. وسيكون وجود تنسيق وتعاون مماثلين أساسيا ليتسنى لشعب تيمور – ليشتي تحقيق الاستفادة الكاملة في هذه السنة الإضافية من المساعدة في مجال حفظ السلام. وثمة خطوات عاجلة معينة حاسمة الأهمية، من بينها الاتفاق على ترتيبات لتمكين المستشارين المدنيين من تولي مهامهم، واختيار النظراء التيموريين، فضلا عن توضيح المسؤوليات المحددة لأجهزة الأمن التيمورية بصفة مؤقتة. وتستطيع قيادة تيمور– ليشتي إرساء دعائم تحقيق مزيد من التقدم بإشاعة ثقافة الحوار السياسي والنقاش المستندة إلى قيم حقوق الإنسان والتسامح واحترام القانون، وبتوفير أساس تشريعي متين لتطوير جهاز الإدارة العامة، ولا سيما في المجالات المذكورة في هذا التقرير.

٧٠ – وفي الوقت نفسه، تعتبر الشراكة مع الدول الأعضاء الأخرى بالغة الأهمية من أجل إحراز النجاح. وبصفة خاصة، يجب أن تجد رؤية التعاون الصائبة التي أبدتها القيادة السياسية في تيمور – ليشتي وإندونيسيا تعبيرا عمليا لها عن طريق اتخاذ خطوات مثل استكمال الاتفاق بشأن الحدود البرية، وحسم مشاكل اللاجئين والترتيبات التي تتيح تلبية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للشعبين على جانبي الحدود بطريقة سلمية ونظامية.

٧١ – وزيادة على ذلك، فإن إمكانيات التطور السياسي والتقدم الاجتماعي مستقبلا في تيمور – ليشتي ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالآفاق الاقتصادية. ومن شأن التقدم صوب الاتفاق بين أستراليا وتيمور – ليشتي على تنمية الموارد المعدنية في بحر تيمور تنمية تعود بالفائدة على الطرفين، من خلال الالتزام الكامل من قِبَل قيادة البلدان المعنية، أن يسهم إسهاماً أساسيا في هذا المجال.

٧٢ – ويجب ألا يغيب عن البال أن تقديم الدعم عن طريق حفظ السلام يمكن به تلبية متطلبات البلد الأكثر إلحاحا فحسب. ويجب أن يكمله ويعززه دعم ثنائي ومتعدد الأطراف، إذا ما أريد حدوث تقدم حقيقي.

٧٣ – والشوط غير العادي الذي قطعته تيمور – ليشتي أثناء السنوات الخمس الماضية مدعاة للشعور بالزهو بالنسبة للشعب التيموري قبل الجميع، بل وأيضا بالنسبة للمجتمع الدولي، الذي قدَّم الكثير ليساعد. وهذا يبعث أيضا على الأمل ويشجع الهمة. فحيثما تحقق الكثير بسرعة، هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن بذل جهود مشتركة أخرى من قيادة تيمور – ليشتي والمجتمع الدولي سوف يمكِّن الشعب التيموري من بلوغ هدف إقامة دولة مكتفية ذاتيا بحق، وهو الهدف الذي سعى إليه ذلك الشعب بهذا القدر الهائل من التصميم.

٧٤ - وختاما، أود أن أشيد بصفة خاصة بالقيادة الماهرة المتفانية لممثلي الخاص، كمالش شارما وبالجهود الفذة التي بذلتها العناصر المدنية والعسكرية والشرطة، التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، رجالا ونساء، ومن بينهم متطوعو الأمم المتحدة. فهؤلاء معاً أسهموا إسهاما بارزا في تقدُّم تيمور - ليشتي أثناء السنتين الماضيتين.

المرفق الأول

البرنامج الأول: تقديم الدعم إلى الإدارة العامة والعدالة في تيمور - ليشتي

المشروع	الوضع في أيار/مايو ٢٠٠٤	تقديم الدعم من الأمم المتحدة في مرحلة التوطيد	الإجراء المطلوب اتخاذه من تيمور - ليشتي	الدعم المطلوب من الدول الأعضاء	العناصر الأساسية التي يجب إنجازها بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥ - الاحتياجات المتبقية
مساعدة الإدارة العامة في تيمور - ليشتي على بلوغ مشارف الاكتفاء الذاتي وعلى ضمان إنجاز المهام الأساسية.	وافق البرلمان الوطني على قانون الخدمة المدنية والقانون الأساسي بشأن رئاسة الجمهورية. تشريعات وسياسات أخرى حاسمة الأهمية، من بينها قوانين أساسية بشأن عدد من مؤسسات الدولة، ما زالت في مرحلة إعداد ميكرة. شُغلت ٣٥٢ ١١ وظيفة أو نسبة ٨٧ في المائة من أصل نحو ١٣ ٠٨٢ وظيفة مدرجة في الميزانية. شُغلت نسبة قدرها ٧٧,٥ في المائة من جميع وظائف المستوى المتوسط. اكتسبت الخدمة المدنية المهارات الأساسية، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى مساعدة دولية في مجالات رئيسية منها المالية، وإدارة الدولة، والعدالة. لا يزال قطاع العدالة يعاني من نقص في الأفراد المؤهلين ومن عجز الهياكل الأساسية، مما يسفر عن تأخيرات واحتجازات غير قانونية.	ستواصل مجموعة مكونة من ٥٨ مستشارا مدنيا تعزيز المهارات ونقلها إلى الخدمة المدنية ونظام العدالة، عن طريق ما يلي: المساعدة في وضع السياسات واللوائح إعداد أدلة إرشادية وإجراءات تشغيل موحدة تدريب المدربين التيموريين تدريب أثناء العمل برامج تدريب داخلية نظامية في ميادين عامة ومتخصصة تقديم الدعم لمكتب أمين المظالم في مجال حقوق الإنسان والعدالة، عند إنشائه.	اعتماد الترتيبات الإدارية الضرورية في الوقت المناسب لضمان الإسهام الكامل من جانب جميع المستشارين المدنيين وتحديد جميع النظراء التيموريين. إحراز تقدم كبير صوب اعتماد أطر قانونية ذات صلة وقوانين أساسية، ومدونات لقواعد السلوك وقواعد ولوائح لإدارة الموارد البشرية وإجراءات التشغيل في هذا المجال. اعتماد التشريعات المتعلقة بمكتب أمين المظالم في مجال حقوق الإنسان والعدالة، وإنشاء المكتب بالكامل. مواصلة تطوير مدونة قواعد السلوك لموظفي السجون، وآلية الرقابة على السجون، وإنشاء لجنة وطنية للمؤسسات الإصلاحية ومرفق للأحداث.	توفير الدعم من أجل ٩٩ وظيفة تم تحديدها لتلقى الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى الدعم الثنائي. مبادرات تدريبية ثنائية أخرى، منها برامج لإيفاد بعثات للخارج لفترات قصيرة وطويلة. تقديم الدعم التقني وغيره من أنواع الدعم من الجهات المانحة الثنائية في المجالات التي حددتها بعثة تقييم احتياجات قطاع العدالة. تقديم الدعم إلى مكتب أمين المظالم، عند إنشائه.	بلوغ الإدارة التيمورية مشارف الاكتفاء الذاتي بإصدار تشريعات أساسية وأطر تنظيمية رقابية واكتساب الإدارة العامة المهارات اللازمة من أجل تنفيذ المهام الإدارية الأساسية ومهام الحكم الرشيد. ستبقى بعض الاحتياجات المستمرة التماسا للمساعدات الثنائية، وبخاصة التدريب أو الدعم المستمر في المجالات التي تتطلب مهارات عالية التخصص أو مهارات تقنية.

المشروع	الوضع في أيار/مايو ٢٠٠٤	تقديم الدعم من الأمم المتحدة في مرحلة التوطيد	الإجراء المطلوب اتخاذه من تيمور - ليشتي	الدعم المطلوب من الدول الأعضاء	العناصر الأساسية التي يجب إنجازها بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥ - الاحتياجات المتبقية
المساعدة على مثول المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩ أمام العدالة وفقا للأولويات التي حددها مجلس الأمن في قراراته ١٢٧٢ (١٩٩٩)، و ١٣١٩ (٢٠٠٠)، و١٣٣٨ (٢٠٠١).	قُدم ما مجموعه ٨٢ لائحة اتهام رسمية، تشمل ٣٦٩ متهما، منها ما قدم في ١٠ قضايا ذات أولوية وفي خمسة أنماط عنف منتشرة على نطاق واسع. صدر ٥٢ حكما حتى الآن (٥٠ شخصا أدينوا ببعض الاتهامات على الأقل وبرئ شخصان تماما)، منها ٤٧ حكما نهائيا عن طريق الاستئناف وما زالت ٥ أحكام رهن الاستئناف. ١٥ قضية قيد النظر أمام الأفرقة الخاصة؛ و ٢٣ قضية مجمدة لأن ٢٨١ متهما موجودون خارج دائرة الاختصاص القضائي.	وظائف عملية وتدريبية يقوم بها محققون دوليون ومدعون وقضاة ومحامو دفاع. تقديم الدعم للعملية التكميلية التي تقوم بها لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة.	نظر قضاة دوليين جدد في القضايا في الوقت المناسب لضمان الكفاءة والسرعة في تسيير إجراءات المحاكم. تقديم الدعم للعملية التكميلية التي تقوم بها لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة.	تقديم الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم من الجهات المانحة الثنائية. تسليم الأشخاص المتهمين لمواجهة العدالة. تقديم الدعم للعملية التكميلية التي تقوم بها لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة.	إكمال التحقيق في مقتل موظفين تابعين للأمم المتحدة وفي عدد من أبشع الجرائم. إكمال جميع محاكمات الأشخاص المتهمين في تيمور - ليشتي إكمال الغالبية العظمى من القضايا في مرحلة الاستئناف **قد يلزم النظر في اتخاذ تدابير إضافية للاستجابة بشكل كامل لرغبة أولئك الذين تضرروا من العنف، في عام ١٩٩٩، في تحقيق العدالة.**

المرفق الثاني

البرنامج الثاني: تقديم الدعم لتطوير عملية إنفاذ القانون في تيمور – ليشتي

المشروع	الوضع في أيار/مايو ٢٠٠٤	تقدم الدعم من الأمم المتحدة في مرحلة التوطيد	الإجراء المطلوب اتخاذه من تيمور – ليشتي	الدعم المطلوب من الدول الأعضاء	العناصر الأساسية التي يجب إنجازها بحلول ايار/مايو ٢٠٠٥- الاحتياجات المتبقية
تقديم المساعدة إلى شرطة تيمور – ليشتي الوطنية لبلوغ مستويات القدرة المهنية والفنية اللازمة وفقا للمعايير الدولية.	تتولى تيمور – ليشتي السلطة التنفيذية فيما يتعلق بحفظ الأمن والنظام في البلد بحلول أيار/مايو ٢٠٠٤. تم تدريب ٣٠٢٠ شرطيا في شرطة تيمور – ليشتي الوطنية من القوام المتوقع وهو ٣٠٦٢ شرطيا؛ ويجري تدريب ونشر وحدات متخصصة تركز على السيطرة على التجمهر والقيام بدوريات لمراقبة الحدود. اكتساب المهارات الأساسية، ولكن يلزم تعزيز مؤسسي بما في ذلك ضمان الأداء الفعال والمهني ونقل المهارات المتخصصة. توقف تدريب المجندين لدائرة الانتشار السريع بسبب نقص المعدات. تتولى شرطة تيمور – ليشتي الوطنية السيطرة الكاملة على لجنة التعزيز المؤسسي، مع إحراز تقدم بشأن المسائل الإدارية والإحرائية.	المساعدة في تطوير شرطة تيمور – ليشتي الوطنية من خلال تقديم الدعم والتدريب والتوجيه والمشورة من ١٥٧ مستشارا شرطيا، وسيعاد النظر في تكوين الشرطة بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، مع مراعاة المساعدات الثنائية.	اعتماد تشريعات لتعزيز شرطة تيمور – ليشتي الوطنية، ومنها القانون الأساسي للشرطة والتدابير ذات الصلة مثل تنفيذ مدونة قواعد السلوك وإنشاء آليات تأديبية وآلية للرقابة. مواصلة دعم تطوير شرطة تيمور – ليشتي الوطنية كجهاز مهني غير سياسي. شراء المعدات الضرورية لإتاحة المجال للأجهزة التيمورية لأداء دورها المقرر.	مبادرات ثنائية دعما لتعزيز شرطة تيمور – ليشتي الوطنية مؤسسيا. توفير المعدات والتدريب لشرطة تيمور – ليشتي الوطنية ولوحداتها الخاصة. تطوير دعم الشركاء في المجالات المتخصصة الأساسية، مثل الطب الشرعي، لتمكين شرطة تيمور – ليشتي الوطنية. من أداء مهامها الوظيفية كقوة شرطة فعالة ومستدامة.	بلوغ شرطة تيمور – ليشتي الوطنية مشارف الاكتفاء الذاتي كجهاز شرطة فعال وعامل وفقا للمعايير الدولية **مطلوب مساعدات ثنائية مستمرة من حيث توفير التدريب والدعم التقني والمعدات التقنية من أجل تطوير شرطة تيمور – ليشتي الوطنية تطوير\ متقدما.**

المرفق الثالث

البرنامج الثالث: تقديم الدعم لأمن واستقرار تيمور – ليشتي

المشروع	الوضع في أيار/مايو ٢٠٠٤	تقديم الدعم من الأمم المتحدة في مرحلة التوطيد	الإجراء المطلوب اتخاذه من تيمور – ليشتي	الدعم المطلوب من الدول الأعضاء	العناصر الأساسية التي يجب إنجازها بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥- الاحتياجات المتبقية
تقديم الدعم لحفاظ تيمور – ليشتي على أمنها واستقرارها.	تتولى تيمور – ليشتي المسؤولية عن أمنها واستقرارها اعتبارا من ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. استمرار المفاوضات بشأن الحدود. توضيح جوانب المسؤوليات الخاصة بأجهزة الأمن التيمورية دعما للسلطة المدنية، مع اكتساب القدرة المناسبة. قد تكون لدى القوات المسلحة التيمورية قدرة أساسية على الاستجابة على مستوى السرية.	تكملة النشاط الأمني التيموري بعنصر عسكري، يشمل ٤٢ ضابطا للاتصال العسكري و ٣١٠ ضباط عسكريين مشكلين ووحدة استجابة دولية تضم ١٢٥ شخصا (سيعاد النظر في التشكيل والمهام بحلول نهاية عام ٢٠٠٤)، وذلك عن طريق ما يلي: تعزيز الاتصال المنتظم على المستوى التشغيلي والتكتيكي بين أجهزة الأمن على الحدود التيمورية – الإندونيسية وتقديم الدعم الإمدادي والتقني من أجل إكمال الترتيبات بشأن الحدود، ورصد التطورات المتصلة بالأمن. الحفاظ على وجود مهدئ داخل المجتمع المحلي تقديم دعم محدود، في ظروف استثنائية، إلى الأجهزة التيمورية في مجالات مثل الإمداد والنقل والاتصال والمعلومات. استجابة عملية أو إجراء وقائي، على أساس كل حالة إفرادية، على النحو الذي يأذن به الممثل الخاص للأمين العام. نقل المهارات إلى أجهزة الأمن التيمورية بحسب الاقتضاء وتعزيز التعاون فيما بينها	اعتماد السياسات والتشريعات المطلوبة لتوضيح مسؤوليات الأجهزة التيمورية وتقديم رؤية متماسكة من أجل الأمن في تيمور – ليشتي، في الإطار الأمني الوطني الشامل والقرارات والخطوات العملية ذات الصلة. مشاركة سياسية رفيعة المستوى في سبيل إكمال الترتيبات المتعلقة بترسيم الحدود البرية لتيمور – ليشتي وإدارتها.	إقامة تعاون وثيق بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي لمواجهة المخاطر الأمنية القائمة في منطقة خط التنسيق التكتيكي، بما في ذلك إعادة توطين اللاجئين المتبقين وإكمال الترتيبات المتعلقة بترسيم الحدود وإدارتها. تقديم دعم ثنائي لتطوير قدرات الأمن التيمورية، بحسب الاقتضاء.	بلوغ الهياكل الأمنية مشارف الاكتفاء الذاتي من حيث تحديد الأدوار والمهارات الأساسية، ووضع ترتيبات من أجل ترسيم الحدود وإدارتها. **استمرار تقديم الدعم الثنائي لكي تطور تيمور – ليشتي قدراتها الأمنية ولترسيم الحدود، بحسب الاقتضاء.**

المرفق الرابع

بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية: الشرطة المدنية والقوام العسكري

(في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

	الشرطة المدنية	الجنود	المراقبون العسكريون	المجموع
الاتحاد الروسي	١	–	٢	٣
الأرجنتين	١	–	–	١
الأردن	–	–	٤	٤
اسبانيا	٥	–	–	٥

	الشرطة المدنية	الجنود	المراقبـــون العسكريون	المجموع
استراليا	٢١	٣٠٧	٧	٣٣٥
أوروغواي	–	–	٢	٢
أوكرانيا	٣	–	–	٣
أيرلندا	–	١	–	١
باكستان	٩	٧٤	٥	٨٨
البرازيل	٥	٥٨	١١	٧٤
البرتغال	١٩	٥١٨	١	٥٣٨
بنغلاديش	٩	٣٤	٢	٤٥
البوسنة والهرسك	٥	–	–	٥
بوليفيا	–	–	٢	٢
تايلند	–	٤٧	٦	٥٣
تركيا	١	–	١	٢
جمهورية كوريا	–	٣	–	٣
الدانمرك	–	–	٢	٢
زامبيا	٣	–	–	٣
زمبابوي	٥	–	–	٥
ساموا	٤	–	–	٤
سري لانكا	٦	–	–	٦
سنغافورة	–	٣	–	٣
السويد	١	–	٢	٣
صربيا والجبل الأسود	–	–	٢	٢
الصين	١٦	–	–	١٦
غانا	٥	–	–	٥
الفلبين	١٦	٤١	٧	٦٤
فيجي	–	١٨٩	–	١٨٩
كندا	٧	–	–	٧
كينيا	–	–	٢	٢
ماليزيا	١٣٣	٦	١٠	١٤٩
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤	–	–	٤
موزامبيق	–	–	٢	٢
النرويج	٢	–	–	٢
نيبال	٣	٤	٣	١٠

	الشرطة المدنية	الجنود	المراقبـــون العسكريون	المجموع
النيجر	١	–	–	١
نيوزيلندا	–	٣	٤	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١٧	–	–	١٧
اليابان	–	٣٧٨	–	٣٧٨
المجموع	٣٠٢	١ ٦٦٦	٧٧	٢ ٠٤٥

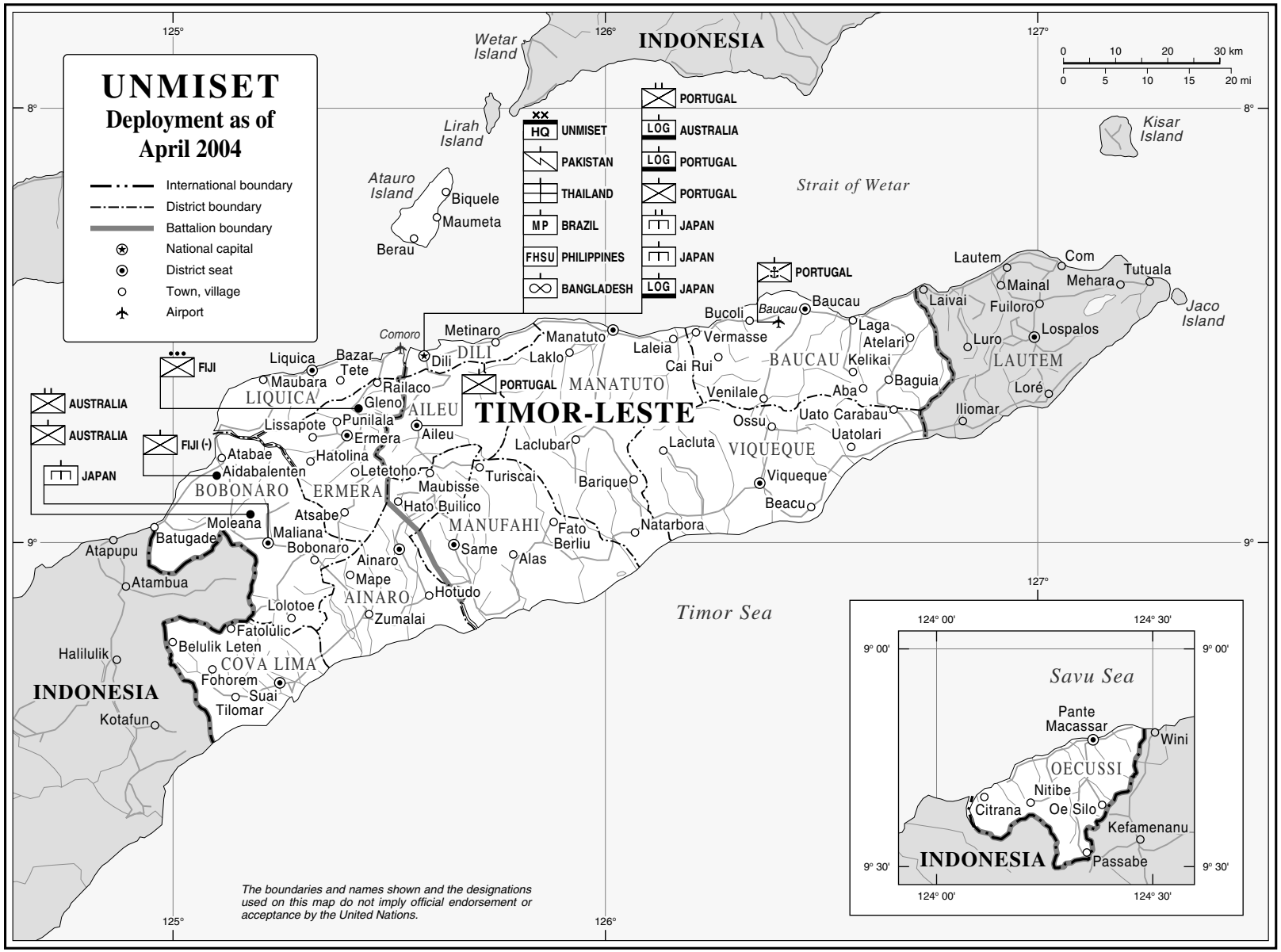

Map No. 4209 Rev. 3 UNITED NATIONS
April 2004 (Special)

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section